جامعة وهران 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

******

مقياس: السياسات الاقتصادية في الجزائر

السداسي السادس: علوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي واداري

ا.بن هدي محمد

البرنامج:

-المحور الاول: التحولات الاقتصادية في الجزائر.

المحور الثاني: السياسات الاقتصادية من الناحية النظرية.

-المحور الثالث: السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل الاشتراكية.

-المحور الرابع: السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل التحول الى اقتصاد السوق.

-المحور الخامس: مستقبل السياسات الاقتصادية في ظل التحولات العالمية.

ملخص المحور الثالث:

السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل الاشتراكية (التخطيط المركزي)

-مقدمة.

تمتد فترة السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر في ظل الاشتراكية (التخطيط المركزي) مابين 1667 و1989، اين شهدت هده الفترة تطبيق العديد من المخططات التي تمثلت في -مرحلة ما قبل التخطيطات المركزية(1962-1965) – المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1968) – المخطط الرباعي الأول للتمية (1970-1973) – المخطط الرباعي الثاني للتنمية (1974-1977) – المخطط الخماسي الأول (1980-1984) – المخطط الخماسي الثاني (1985-1989). ان هده المخططات سوف نوجزها حسب الاتي:

أولا-مرحلة ما قبل التخطيطات المركزية(1962-1965):

تمثلت في نموذج "التسيير الذاتي" وهو اول شكل من اشكال التسيير في الجزائر، وذلك في الفترة ما بين (1962-1965)، وكان يهدف الى سد الفراغ في تسيير المزارع والمؤسسات التي غادرها المعمرون الفرنسيون بعد استقلال الجزائر، بحيث أصدرت السلطات ذلك المرسوم رقم 95/6، والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، في العدد رقم 15 المؤرخة ب 1963/03/22 والدي تلته عدة قوانين الهدف منها:

* تشكيل لجان التسيير الذاتي.
* حماية الأملاك الشاغرة من النهب.
* تأسيس هيئات مجلس العمال، لجنة التسيير والمدير.

ان تقييم نظام التسيير الذاتي في الجزائر وفي الفترة 1962-1965، يمكن تلخيصه في النقاط التالية (حشماوي، ص،41، 2021) :

* تكوين التبعية المركزية بحيث كان اصدار المرسوم المنظم لهدا النمط من التسيير الى تكريس مبدا المركزية الإدارية، من خلال إعطاء صلاحيات أكثر للمدير في التسيير واتخاد القرارات.

* تكريس البيروقراطية مما أدى الى ظهور الصراعات العمالية، بسبب تهميشها وعدم اشراكها في اتخاد قرارات التسيير.

مما سبق ونتيجة لهده الظروف واحداث سياسية وقعت في تلك الفترة، والتي عرفت بالتصحيح الثوري في جوان 1965، تم التفكير في وضع نموذج للتسيير والمتمثل في نموذج التخطيط المركزي في المرحلة الممتدة ما بين (1962-1989).

ثانيا- تطبيق استراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفياتي في التصنيع:

"...ان محور هذه الاستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وقد جاء بهذه الاستراتيجية (Gérard Destanne de Bernis) اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو اعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام والى الخلف، ويحدد (de Bernis) هذه الصناعات في الفروع التالية (زوزي، ص، ص 170-171 ،2010):

* مجموعة الفروع الأربعة التي تقدم سلعا رأسمالية للفروع الأخرى.
* الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية.
* إنتاج الطاقة أي الصناعات البتروكيماوية... **"**

ثالثا-مرحلة التخطيط المركزي في الجزائر 1967-1989:

تميزت هذه المرحلة الممتدة ما بين (1967-1989)، بتطبيق المخططات التنموية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1– المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1968):

يعرف أيضا باسم "ما قبل التخطيط وكان هدفه خلق نوع من الانسجام بين مختلف المؤسسات الاقتصادية والإدارية للدولة الجزائرية، لأجل تنظيم ومراقبة مختلف الانشطة الاقتصادية.

2– المخطط الرباعي الأول للتمية (1970-1973):

يعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية للتخطيط المركزي في الجزائر، بحيث تم فيه اشراك الجماعات المحلية (البلدية والولاية) في اقتراح مشاريع الهياكل القاعدية، وتخصيص تمويلات استثمارية كانت موزعة على النحو لتالي (Benisaad,p 46,1994) :

-الزراعة .14.8%-الصناعة .44.7% –الهياكل القاعية .8.3% –التعليم.% 11.8 –باقي القطاعات 20.7.%

3– المخطط الرباعي الثاني للتنمية (1974-1977):

شهدت هده المرحلة ارتفاع في مداخيل الدولة الجزائرية من الجباية البترولية، مما كان له انعكاس واضح في زيادة حجم الاستثمارات حيث قدرت ب 46 %، الامر الدي مهد الظروف الحقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة (Benisaad,p 44,1994).

4– المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

ان أهداف هدا المخطط (ساعد، ص، ص، 32-44 ،2018) تكمن فيما يلي:

* إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي.
* تخفيض الديون الخارجية.
* تدعيم التكامل الاقتصادي .
* اتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بإنجاز المشاريع، لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها.
* مواصلة سياسة التشغيل وتطوير مستوى التأهيل.
* إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية عن طريق التخطيط، ووضع الوسائل المادية والبشرية الفعالة تحت تصرفه.
* متابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع تكييف هيكل الاستثمارات من أجل تأمين تغطية أفضل للحاجات الاجتماعية الأساسية، وإلغاء التأخر الهام المسجل في بعض القطاعات.

ان تطبيق الأهداف السابقة لهدا المخطط رافقه القيام بإصلاحات الاقتصادية، شملت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وتمثلت في إعادة الهيكلة حسب مرسوم 240/80 الصادر في 1980/10/14 والمتعلق **بإعادة هيكلة الشركات الوطنية،** بحيث كانت أهدافه الأساسية:

* تقليص حجم المؤسسات العمومية الوطنية.

* فصل المهام الاقتصادية عن بعضها البعض.

* تحديد اختصاصات تكنولوجية معينة.

5– المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

أدى تراجع أسعار البترول في هده الفترة، الى تراجع إيرادات ميزانية الدولة خاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 ،مما أدى هذا إلى العجز في تمويل المشاريع الاستثمارية المبرمجة في هدا المخطط، والدي اخر المخططات المطبقة في الجزائر مما استوجب التفكير بالقيام بإصلاحات اقتصادية، من خلال ما يعرف استقلالية المؤسسات العمومية (لامركزية التخطيط-إعطاء الاولوية السوق) ،وحسب القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية، والذي صدر بشأنه مرسوم 88-01 في 1988/01/12 المتعلق **باستقلالية المؤسسات العمومية** وقانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة، بحيث كانت أهدافه الأساسية (ساعد، ص، 38، 2018):

"* حصولها على فرص أكثر للمبادرة وتحمل المسؤولية والنتائج .

* الاهتمام بالعامل كأحد أهم عناصر العملية الإنتاجية .

* التخلص من القيود البيروقراطية والوصاية الإدارية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الفعالية الاقتصادية.

* الوصول بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، لأن تصبح شركات تضامن بالأسهم.

* التخلي عن مبدأ تدخل الدولة كحاكم لها من الجانب المالي كالإعلانات، تحديد الأسعار، تعيين المسؤولين، ومن الجانب الاقتصادي كرسم السياسات والأهداف .غير أن هذه السياسة فشلت أضعفتها المشاكل البيروقراطية، هذه الأخيرة لم تسمح لها بإنشاء علاقات مع محيطها، رغم المزايا التي جاءت ا إصلاحات 1988...."

رابعا-تقييم مرحلة التخطيط المركزي في الجزائر 1967-1989:

1-الفترة الممتدة ما بين 1967 -1979:

اتسمت الفترة الممتدة بين سنتي 1967 -1979 بالمخططات الثلاثة (المخطط الثلاثي الأول -المخطط الرباعي الأول -المخطط الرباعي الثاني)، والتي طبق من خلالها نموذج استراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفيتي في التصنيع، بحيث هده الفترة كانت عرضة للانتقادات وهي (زوزي، ص، ص 171-172 ،2010):

* ضعف الإنتاج الصناعي، بحيث كانت مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ولا تتعدى 13.%

* ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية.

* الحماية وضعف القدرة على المنافسة، بحيث نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة.

* العلاقة مع السوق الخارجية، ادى التوسع في السياسة الصناعية الى الزيادة من حجم المستوردات من المواد الأولية والتجهيزات والمساعدات الأجنبية.

* ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية، مما شكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.

* الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

* عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، بحيث ان الصناعة الجزائرية تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة.

* العملية الصناعية المتجزئة، بحيث أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على عملية إنتاجية فقط، دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه، أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه.

2--الفترة الممتدة ما بين 1979 -1989:

ا-المخطط الخماسي الأول 1980-1984: (ساعد، ص، ص 39-40 ،2018).

ان مميزات هدا المخطط تكمن في الاتي**:**

* وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة.

* توسيع قواعد الاقتصاد من خلال الاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية.

* تسجيل بعض الاختلالات في التوازنات الاقتصادية.

* من بين الأهداف المحققة في المخطط تضاعف الناتج الداخلي الخام من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225 مليار دج سنة 1984.

ب-المخطط الخماسي الثاني 1985 -1989: (ساعد، ص، ص 39-40 ،2018).

الاقتصاد الجزائري 1985 -1989. في ظل الظروف التي اتسم الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الأمر الذي أرغم الدول المصدرة للبترول بما فيها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف، مما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هده الفترة. ان مميزات هدا المخطط تكمن في الاتي:

* لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز المالي.
* ركود اقتصادي على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية.
* انخفاض المداخيل من العملة الصعبة .
*انخفاض عملية الاستيراد.
* تقليص كبير في حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بالعملة الصعبة.
* تراجع نتائج التشغيل.
* ارتفاع معدلات البطالة جراء الانكماش الذي ضرب الاقتصاد الجزائر ي (15 %في 1984 إلى. % 17 في 1989.
* ضآلة الإنتاج وندرة المواد الواسعة الاستهلاك.

الخاتمة.

ان فشل سياسات التخطيط المركزي المطبقة في الجزائر، والمطبقة في الفترة الممتدة ما بين 1967-1989، أدى بالسلطات الى التفكير في الانتقال الى مرحلة اقتصادية جديدة، وذلك بالقيام بإصلاحات داخلية وبمرافقة الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي-النك الدولي نادي باريس ولندن)، بغية تهيئ الاقتصاد الجزائري للدخول في اقتصاد السوق. ان هده الإصلاحات سوف نتناولها من خلال ملخص المحور الثالث الموالي والمعنون ب " السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل التحول الى اقتصاد السوق".

المراجع.

لأجل تفاصيل أكثر يمكن الرجوع الى المراجع التالية:

- حشماوي، مختارية (2012)، تكوين الإطارات الجزائرية المسيرة، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران.

-زوزي، محمد(2010)، الجزائر استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية مجلة الباحث جامعة ورقلة.

- ساعد محمد(2018)، محاضرات لمقاس قصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون – تيارت كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- المرسوم رقم 95/63، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الديموقراطية الشعبية الجزائرية، عدد 15 المؤرخ في 22 مارس 1963.

- المرسوم رقم 80/240، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الديموقراطية الشعبية الجزائرية في 1980/10/14، والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات الوطنية.

- المرسوم رقم 88-01 في 1988/01/12، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الديموقراطية الشعبية الجزائرية والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية والمتعلق باستقلالية المؤسسات.

- قانون رقم 03-88 مؤرخ في 12 جانفي 1988، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الديموقراطية الشعبية الجزائرية عدد 2. والمتعلق بصناديق االمساهمة.

-Benisaad Mohammed (1994), Algérie restauration et réformes économiques 1979-1993, Edition OPU, Algérie.